ذكورة المسمى الا انه يجعل نائب الفاعل ضمير المذكر ولم يسبق له ذكر بوجه الزيادة على ثلثة احرف لغاية ضعف التانيث ح فلا يقويه الا القائم مقامه بالذات. ولما بين حال تسمية المذكر بالمؤنث المعنوي كان مظنة ان يختلج في الخاطر معرفة حال العكس فقال زائدا على الكافية ولو سميت مرأة مقابل بقوله والمسمى به والخطاب غير مناسب له ومحتاج الى تقدير ولو قال ههنا والمسماة او فيما سبق ولو سمي به لكان احسن بمذكر اي بلفظ مذكر مثل جعفر وحسن وزيد منع ذلك المذكر من الصرف حال كونه مطلقا عن قيد الزيادة او منعا مطلقا وتمنع ما عدا الثلاثي الساكن الاوسط اتفاقي ومنعه مذهب المحققين كسيبويه وخليل ووجه رفع اللبس فقوي اعتبار التانيث بهذه الضميمة فوجب المنع بخلاف نحو هند فهي باقية على الضعف اذ لا مقوي لفظيا ولا معنويا والعجمة وهي كون الكلمة غير عربية في الاصل وشرطه في منع الصرف العلمية اي كون محلها علما في اول استعمالها اي استعمال محلها او علم الاستخدام سواء كان علما في العجم ايضا كابراهيم او اسم جنس كقالون فانه في العجم بمعنى الجيد ثم نقل علما لاحد رواة نافع رحمه الله فظهر الخلل في عبارة الكافية وما وجه به من التعميم الحقيقي والحكمي يجمع بين الحقيقة والمجاز ولا قرينة لعموم المجاز والاقرب ان يقال ان العلة في هذا الاشتراط بقاء العجمة بحالها وظهورها بعدم تصرف العرب بادخال لام التعريف والاضافة والتعريب والتغيير فتكون كالكلمة العربية فتضعف العجمة فلا تؤثر وهذه العلة بعينها موجودة في نحو قالون فيلحق بنحو ابراهيم دلالة هذا ويمكن الشرط فيها ظهور العلة للكل وفي وجوده ههنا خفاء لا يخفى والزيادة اي زيادة حروف محلها على ثلثة احرف او تحرك الاوسط نحو شتر وشتر فنوح منصرف اعلم ان ههنا ثلثة مذاهب جعل العجمة كالتانيث المعنوي بدليل اعتبارها في ماه وجور فيجوز في نحو نوح الوجهان كهند هذا للزمخشري وقد زيفوه بان التانيث امر حقيقي وله علامة تظهر في بعض التصرفات والعجمة امر اضافي لا علامة لها ظاهرة فلا يلزم من اعتبار التانيث في نحو هند اعتبار العجمة في نحو نوح واعتبارها في نحو ماه للتقوية لا للاستقلال بالسببية وانه لم يسمع قط منع الصرف في نحو نوح بخلاف هند والثاني عدم اعتبار تحرك الاوسط في العجمة اصلا بخلاف التانيث لان اعتباره في التانيث لقيامه مقام الرابع القائم مقام التاء فيقوى بوجود النائب في الجملة وهذا لا يعقل في العجمة اذ لا علامة له حتى يسد مسدها شيء فلا وجه للتقوية بخلاف الزيادة فان اكثر كلام العجم على الطول والامتداد

والامتداد والعرب يراعون الاوزان الخفيفة ويكثر دورانها في كلامهم فتقوية الزيادة للعجمة معقولة ومجرد زيادة حركة لا يوجب طولا مؤديا للثقلة في لغة العرب الاترى الى كثرة نحو جحر بخلاف الرباعي وهذا مذهب سيبويه واكثر النحاة وارتضاه الرضي والثالث اعتباره بدليل منع نحو سقر وشتر وهذا مذهب ابن الحاجب ومن تبعه ورد بانهما عربيان بمعنى وقلعة وانما يظهر الثمرة في نحو لمك اسم رجل ولم يسمع منعه ووزن الفعل وهو هيئة توجد في الفعل فدلالته على التركيب بساطته ومناسبته للعجمة من حيث انه دخيل في الاسم لا اصيل ولا يجمع وزن الفعل بالعدل بالاستقراء بين هذا الحكم ههنا للايجاز وليقبل الذهن ما سيجيء من قوله ولو نكر ما فيه بحق من غير تردد واختلاج شبهة ولانه من احكام وزن الفعل وعدم جمع العدل به وان كان من احكام العدل يعرف من هذا ولم يعكس لان الحوالة الى المعلوم اولى وشرطه في منع الصرف ان يختص ذلك الوزن به اي بالفعل في الوضع الاول فلا يوجد في الاسم الا منقولا عن الفعل او العجم نحو ضرب مجهولا او مشدد العين نحو بقم او يكون في اوله اي في اول موزونه زيادة اي وصف هو زيادة كزيادة الفعل او في محل اوله زائد كزائد الفعل او في اول وزن الفعل زيادة الفعل على الوجهين مجازا بالحلول والمراد بزيادة الفعل ما له نوع اختصاص باول الفعل يعني حروف اتين غير حال من الزيادة قابل للتاء في اخره وانما اسند عدم القبول للزيادة لكونها سببا له في البعض الاترى ان زيادة الهمزة للتفضيل او الصفة سبب لاستئناف صيغة للمؤنث بخلاف نحو قائم وحسن ووجه اشتراطه تاكد المشابهة والاختصاص بالفعل باعتبار متعلق بقابل او بغير اي يمتنع من قبول التاء باعتبار السبب الاخر في منع الصرف فلو قبل باعتبار غير السبب لم يضر كاسود اسما للحية السوداء فان السبب الاخر فيه هو الوصف الاصلي وباعتباره لا يقال للمؤنث اسودة بل سوداء وباعتبار الاسمية العارضة يقال للانثى من الحية اسودة والاسمية ليست من السببية في شيء بخلاف يعمل وارمل فانهما يقبلان التاء باعتبار الوصفية يقال ناقة يعملة وامرأة ارملة والوصفية فيهما وان لم تكن مؤثرة لم تخرج من السببية وهذه زيادة على الكافية لا بد منها كما رايت والتركيب قيل هو جعل كلمتين او اكثر كلمة واحدة فيلزم استدراك العلمية فالوجه ان يقال هو ضم كلمتين او اكثر ولا بد

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1